

# أهم الرسائل

عدد أكتوبر 2024 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى  
خوض غمار المشهد الجغرافي-الاقتصادي

لا تزال اقتصادات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى تخوض أجواء من تزايد أوجه عدم اليقين والمخاطر في خضم الصراعات ووسط مشهد جغرافي-اقتصادي عالمي يزداد تشتتاً. والأضرار التي خلفتها هذه الصراعات ستترك **آثاراً دائمة** في أماكن اندلاعها تستمر لعقود. وإضافة إلى ذلك، فإن تخفيض إنتاج النفط يساهم في إضعاف النمو على المدى القصير في كثير من اقتصادات المنطقتين. وحتى إن تضاءلت بعض هذه العوامل السلبية تدريجياً، فتنبؤات النمو على المدى المتوسط تسجل ضعفاً متزايداً. وبالتالي، فإن الحسم في تنفيذ الإصلاحات ضروري لزيادة إمكانات النمو. فالنمو الأقوى والأكثر قدرة على الصمود سيساعد على خلق فرص العمل وتعزيز الشمول ويدعم جهود خفض نسب الديون المرتفعة ويفتح المجال لتحقيق الطموحات بشأن التنمية والإنفاق الاجتماعي.

## الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مواطن الضعف لا تزال كبيرة

- تشير التوقعات إلى أن النمو في عام 2024 سيظل ضعيفاً فلا يتجاوز 2,1% (-0,6 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات في إبريل/نيسان)، وهو ما يرجع غالباً إلى تأثير عوامل الصراعات الجارية وطول أمد خفض الطوعي لإنتاج النفط. وهناك أجواء كثيفة من عدم اليقين حول توقيت تراجع هذه العوامل، وإذا تراجعت بالتدريج، سوف يتعافى النمو في عام 2025 حسب التنبؤات ويبلغ 4% (-0,2 نقطة مئوية مقارنة بالتنبؤات في شهر إبريل/نيسان).
- تراجع التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تماشياً مع الاتجاهات العامة العالمية وإن كان لا يزال مرتفعاً في بعض الاقتصادات (مصر والسودان وإيران) بسبب التحديات الخاصة بكل بلد منها. وباستثناء هذه الاقتصادات، يُتوقع تراجع التضخم في هذه المنطقة إلى 3,3% في 2024 و3% في 2025.

## البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- يُتوقع ارتفاع النمو على المدى القصير (من 2,3% في 2024 إلى 4% في 2025)، مرهوناً بانتهاء مدة تخفيض إنتاج النفط كما جاء في التصريحات مؤخراً. ومع هذا، يُتوقع تراجع النمو على المدى المتوسط، نظراً لأن الإصلاحات الرامية إلى تنويع النشاط الاقتصادي سوف تستغرق وقتاً حتى تؤتي ثمارها. وتسجل معظم هذه الاقتصادات معدلات تضخم منخفضة.
- لا تزال الهوامش الوقائية في مستويات ملائمة، وإن كانت الفوائض في المالية العامة والحساب الخارجي بدأت تتراجع في ظل استراتيجيات الاستثمار الطموحة وهبوط الإيرادات النفطية.

## البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- لا تزال البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذلك باكستان تعاني من تأثير الصراعات (غزة والسودان) وعدم اليقين وارتفاع إجمالي احتياجات التمويل. ومع انحسار هذه العوامل بالتدريج وتراجع أسعار النفط، سوف يتعافى النمو على المدى القصير من 1,5% في 2024 إلى 3,9% في 2025. ومع هذا، فإن الفجوات الهيكلية ستعوق نمو الإنتاجية في بعض الاقتصادات على امتداد الأفق الزمني للتنبؤات.
- لا يزال تشديد أوضاع التمويل الخارجي مستمراً. وفي البلدان منخفضة الدخل، تتجه المعونة الدولية نحو مستويات ثابتة.

## القوقاز وآسيا الوسطى: عدم اليقين يُحَيِّم على الأفق

- من المتوقع أن يظل النمو قوياً وواسع النطاق حتى يبلغ 4,3% في 2024 (+0,4 نقطة مئوية مقابل التنبؤات في إبريل/نيسان) و4,5% (-0,3 نقطة مئوية) في 2025. ومع هذا، بدأت بعض الاقتصادات ترى دلائل مبدئية على تباطؤ حركة التجارة والتدفقات الداخلة الأخرى (ولا سيما تحويلات العاملين في الخارج) المرتبطة بحرب روسيا في أوكرانيا.
- آفاق النمو على المدى المتوسط في البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى آخذة في التراجع نتيجة لانخفاض إنتاج النفط؛ وتظل توقعات النمو للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة مرهونة بالتنفيذ الفعال للإصلاحات.
- لا يزال التضخم آخذاً في التراجع، حيث سينخفض إلى 6,9% هذا العام ثم يشهد مزيداً من الانخفاض ليبلغ نحو 5% على المدى المتوسط.

## مخاطر التطورات السلبية لا تزال تهيمن على الآفاق

يمكن للمخاطر العالمية المعاكسة بما فيها التشتت الجغرافي-الاقتصادي وتقلب أسعار السلع الأولية والصراعات وقيود التصدير والصدمات المناخية أن تُخَدِّث تأثيراً كبيراً خاصة على الاقتصادات المعرضة للمخاطر التي لا تمتلك سوى قدرة محدودة على استيعاب الصدمات. وقد تنشأ الصدمات السلبية كذلك من داخل منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى. وإذا استمرت الصراعات الجارية أو اتسع نطاقها، فقد تسفر عن خسائر اقتصادية دائمة في المناطق المتأثرة بها. أما الاقتصادات التي تطبق إصلاحات هيكلية ضرورية، فقد تواجه مزيداً من الاستياء الاجتماعي والمقاومة السياسية، وهو ما يعوق تنفيذ السياسات ويكبح النمو. ومن شأن حدوث انعكاس مفاجئ في التدفقات التجارية والمالية المرتبطة بحرب روسيا في أوكرانيا أن يشكل مخاطر جسيمة على اقتصادات القوقاز وآسيا الوسطى.

### تحديد أولويات السياسات سيكون ضرورياً وسط زيادة أجواء عدم اليقين

**تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية:** إن الإصلاحات الهيكلية، خاصة ما يتعلق منها بالحوكمة، ضرورية لتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط وتعزيز القدرة على الصمود. ومن الضروري زيادة الوظائف والمشاركة في سوق العمل (خاصة من النساء والشباب)، والاستثمار لرفع نسبة رأس المال إلى العمالة وزيادة الإنتاجية ككل من خلال سياسات تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وزيادة التحول الرقمي (الفصل 2). وسيكون من الضروري كذلك الحد من الحواجز التجارية لجني منافع التجارة، إضافة إلى تنويع المنتجات والأسواق بهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود، والاستثمار في البنية التحتية لفتح ممرات جديدة للتجارة. ويمكن زيادة الائتمان للقطاع الخاص من خلال السياسات التي تسهل تحسين المنافسة في القطاع المالي وتحد من دور الدولة في الأجهزة المصرفية (الفصل 3).

**تركيز سياسة المالية العامة على إعادة بناء الهوامش الوقائية لتخفيف حدة الصدمات المستقبلية:** لا بد من ضمان استدامة المالية العامة، وإعادة بناء الاحتياطيات الوقائية والمحافظة على أنظمة الحماية الاجتماعية في جميع اقتصادات المنطقة. وفي حالة البلدان التي تواجه مستويات مرتفعة من الديون والاحتياجات التمويلية، ولا سيما بعض بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل، لا بد من تضاعف الجهود للاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة بهدف خفض أعباء الديون بشكل حاسم. وينبغي للبلدان منخفضة الدخل أن تركز على ضمان استدامة المالية العامة مع معالجة مسألة انعدام الأمن الغذائي. ويتعين على البلدان المصدرة للنفط أن تركز على حماية الاحتياطيات الوقائية وتعزيز القدرة على الصمود.

**استخدام السياسة النقدية في إبقاء التضخم منخفضاً:** ينبغي المحافظة على استقرار الأسعار باعتباره حجر أساس السياسة النقدية، ودعمه بتواصل يتسم بالوضوح وعمليات تتسم بالشفافية، كما ينبغي ضمان استقلالية السياسة النقدية.

## أرقام مهمة

**268,2 مليار دولار** إجمالي احتياجات التمويل الحكومية المتوقعة لعام 2025 في الأسواق الصاعدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي باكستان (ما يقرب من 100% من إيرادات المالية العامة)، مقابل 260,6 مليار دولار في 2024

**47,7 مليار دولار** التمويل الجديد الذي قدمه صندوق النقد الدولي إلى بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى منذ عام 2020

**13,4 مليار دولار** التمويل الجديد الذي قدمه صندوق النقد الدولي إلى بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى صدرت الموافقة بشأنه منذ يناير/كانون الثاني 2024، بما في ذلك برامج مع مصر (زيادة قدرها 5 مليارات دولار في ظل تسهيل الصندوق الممدد)، والأردن (1,2 مليار دولار في ظل تسهيل الصندوق الممدد) وباكستان (7,2 مليار دولار في ظل تسهيل الصندوق الممدد)

**361** عدد مشروعات المساعدة الفنية وتنمية القدرات في 31 بلداً من منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (بلغ مجموعها 32,6 مليون دولار خلال السنة المالية 2024/2023)

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(التغير % محسوبا على أساس سنوي)

2025	2024	2023	2022	2021	
3.9	2.4	2.1	5.5	4.4	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
4.0	2.5	2.0	5.6	4.3	البلدان المصدرة للنفط
3.9	2.4	2.1	5.4	4.4	البلدان المستوردة للنفط
3.7	2.6	2.3	5.9	4.8	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
5.5	1.1	1.1	2.8	2.6	البلدان منخفضة الدخل
4.5	4.3	4.9	5.2	5.2	القوقاز وآسيا الوسطى
3.9	3.3	3.9	3.9	3.8	البلدان المصدرة للنفط
5.5	6.1	6.8	7.7	8.1	البلدان المستوردة للنفط
5.5	6.9	7.8	11.6	8.7	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
5.5	5.8	6.5	6.5	7.9	البلدان منخفضة الدخل
4.0	2.1	1.9	5.5	4.2	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
4.0	2.3	1.7	5.8	4.4	البلدان المصدرة للنفط
3.9	1.5	2.2	4.8	3.7	البلدان المستوردة للنفط
3.8	2.4	3.2	5.4	4.0	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
5.5	8.3-	8.6-	0.1-	0.5	البلدان منخفضة الدخل
3.9	2.1	1.6	5.5	4.2	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: مجملات نمو الناتج الإقليمي هي متوسطات مرجحة على أساس إجمالي الناتج المحلي المقوم بتبادل القوى الشرائية.